

# تكريما للمهدي بن بركة الذاكرة الحية

أيها الأصدقاء، أيها السيدات والسادة،

لقد كرس المهدي بن بركة حياته لخدمة عدة قضايا جوهرية تتعلق بتحرر الشعوب، والتنمية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية. واليوم، لاتزال ذكراه حية بيننا، إذ أن القضايا التي دافع عنها بكل قواه، والحلول التي اقترحها مازالت تشكل قضايا الساعة الساخنة.

وبالفعل، ففي زمن العولمة الجامحة، والهيمنة الكاسحة لليبرالية الجديدة، وتوسع الهوة بين الشمال والجنوب، والتبعية، والاستغلال البشع للأغلبية الساحقة من سكان الأرض، فإن التحرر الحقيقي للشعوب وبناء نظام عالمي جديد مبني على العدالة والمساواة، يفرض نفسه على الساحة بكل إلحاح.

فالديمقراطية لا تزال في معظم البلدان مطلبا لم يتحقق بعد. بل حتى في البلدان الغربية، تتعرض قيم المواطنة لهجمات متواصلة. فالديمقراطية في هذه البلدان الغربية، تتطلب اليقظة المستمرة والنضال المتواصل لتجاوز المظاهر الشكلية، والوصول إلى عمقها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لإرساء أسس العدالة الاجتماعية الحقة.

وفي المغرب، ما تزال ذكرى المهدي بن بركة حية أكثر. إذ بعد أربعين عاما من الاستقلال المتفاوض بشأنه داخل التبعية وهيمنة الاستعمار الجديد، فإن معركتنا من أجل السيادة السياسية والاقتصادية والثقافية لم تنته بعد. فشعبنا لا زال يناضل لإنهاء التبعية للاستعمار الجديد، وفرض سيادته كشعب، وبناء روابط الشراكة والتنمية المشتركة والتعاون الأخوي.

بعد أربعين عاما من الاستقلال السياسي الشكلي، لازال بلدنا يغوص في أزمة سوسيو-اقتصادية خطيرة، تحكم على الملايين من الشباب بالجهل والفقر. لقد أقبرت السياسة اللاشعبية، التي تنهجها الطبقة الحاكمة وحلفائها الغربيين، نهائيا كل مشروع تنموي. إن المجتمع الجديد الذي دعا المهدي بن بركة إلى بنائه على أساس التربية والتعليم، والتنمية، والديمقراطية، والمواطنة، وتفتح العنصر البشري... إن هذا المجتمع لم ير أبدا النور في ظل الحكم القائم. بل على العكس من ذلك، فقد ساد النمط الشبه الاقطاعي، المبني على الحكم الفردي واستبدادية القرون الوسطى و الفساد والتخلف. وغني عن القول، أن الديمقراطية في مثل هذه الظروف، تعاني من خلل خطير في بلدنا سواء في المضمون أو في الشكل.

صحيح أن مجموعة من المكتسبات قد تم اقتلاعها في السنوات الأخيرة بفضل النضالات الشجاعة لشعبنا والضغطات الدولية. فقد تم رسميا هدم المعتقل الرهيب بتازمامارت، كما تم، في إطار العفو العام، إطلاق سراح العشرات من المعتقلين السياسيين واستعاد المنفيون السياسيون حقهم في حرية التنقل.

لكن هذه المكتسبات تبقى جزئية ويمكن التراجع عنها في أية لحظة. فلم يصدر أي نص قانوني يضمن هذا العفو الانتقائي الذي ترك العشرات من المعتقلين السياسيين قابعين في السجون. كما أن مشكلة المفقودين لم تحل. أين هي قبور أولئك الذين اعترف رسميا بمقتلهم؟ من هم جلاذوهم؟ من هم المجرمون الحقيقيون؟ لماذا لم يتحقق العدل؟ كيف يمكن، معنويا، تعويض طفل حرم من والده لمدة 20 عاما، امرأة حرمت من زوجها، وأم حرمت من ابنها؟ كيف يمكن التغلب على الرعب والألم في حين أن الجلاذيين أحرار طلقاء؟

مما لا شك فيه أن ملف القمع التعسفي في المغرب ثقيل للغاية. يضاف إليه، الاغتيالات التي تعرض لها العديد من المناضلين الديمقراطيين في الشوارع وفي واضحة النهار، والاختفاء القسري للعشرات، والقتل تحت التعذيب، والآلاف من السجناء السياسيين، ومئات المواطنين الذين سقطوا تحت الرصاص أثناء الانتفاضات. كيف يمكن إغلاق هذا الملف الثقيل دون أن يتم تحقيق العدالة؟ كيف يمكن انتزاع صفحات من التاريخ ومحو الماضي في حين أن نفس المسؤولين عن القمع يحتلون مواقع قيادية داخل أجهزة الدولة مفلتين من العقاب؟ كيف يمكن محو الذاكرة الحية لشهدائنا؟ كيف يمكن تدمير ذاكرة المعتقلين السياسيين والمنفيين، وأسرهم؟ ..

واليوم ، لا يزال العديد من المواطنين في عداد المفقودين ، وآخرون يموتون في مقرات الشرطة. لا تزال عدة مراكز سرية للاعتقال قيد الاستخدام. لا يزال التعذيب الجسدي للمواطنين من الممارسات الشائعة. لا تزال حرية الصحافة وحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات تنتهك. وأساسا، لا يزال شعبنا محروما من سيادته على المستوى الدستوري والمؤسستي. ليس هناك فصل للسلطات إذ تخضع العدالة لأوامر السلطة التنفيذية. الانتخابات تزور ، والمؤسسات المنتخبة تحت التزوير لا تملك أية سلطة حقيقية.

يتعلق الأمر إذن، بواجهة ديمقراطية موجهة للخارج ، "علامة تعرض للسياح" كما قال المهدي بن بركة، لإخفاء حقيقة نظام فردي استبدادي، يحرك وراء الستار لعبة التعددية الفكرية والحزبية.

ومن البديهي، أن الديمقراطيين المغاربة يرفضون النسبية في الديمقراطية وحقوق الإنسان. فهذه الحقوق الكونية هي كل غير قابل للتجزئ،، فإما أن تكون أو ل تكون. ونحن لا نقبل بحقوق أقل تحت ذريعة أن بلادنا متخلفة، وأن شعبنا ليس ناضجا، أو أن الوضع أسوأ في جهات أخرى. ونحن لا نقبل أيضا بالأطروحة التي تريد أن تجعل من دولة اللا قانون "حصنا ضد الأصولية". بل على العكس من ذلك، فإن الأزمة السوسيو-اقتصادية الناتجة عن سياسة... والتبعية الثقافية ، تشكل التربة الخصبة لنمو الأصولية. فهي تحضنها وتغذي جذورها وتعززها وتقويها إلى أن تنفجر يوما ما كما حدث في بلدان أخرى. فنفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج.

إن إرساء دولة الحق والقانون وبناء أسس الديمقراطية الحققة لهو البديل الحقيقي للأصولية والتخلف والفوضى الاجتماعية. وإن تبني مشروع تنموي حقيقي في إطار ديمقراطي لوحده الكفيل بوضع حد لظاهرة الهجرة السرية، وبناء بلدنا لتوفير ظروف العيش الكريم لأطفالنا، وبناء علاقات شراكة عادلة مع أوروبا وجميع شركائنا مبنية على المساواة. إذ يتعلق الأمر، كما بين ذلك المهدي بن بركة، بأن نحقق ارتباط وثيق التحرير والتنمية والديمقراطية لشعبنا.

واليوم ، فإن كل جهود الحركة الديمقراطية المغربية ينبغي أن تصب نحو المطالب الديمقراطية التي توجه مجموع أهدافها. فلن يكون هناك أي تحرير أو تنمية أو استقرار أو أمن بدون ديمقراطية. لقد أن الأوان لأن يستعيد شعبنا سيادته وأن تسود دولة الحق والقانون. إنه مستقبل المغرب، والمغرب العربي وأوروبا والبلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

إن مطالبتنا بصوت عال بهذه الحقوق والقيم الأساسية لهي وسيلتنا لتكريم قائدنا الكبير الشهيد : **المهدي بن بركة**. فكما قال بنفسه : "إن السياسة الحقيقية الوحيدة هي سياسة الحقيقة".

7 مايو 1996

كلمة ألقيت أمام "مقهى ليب" ( Brasserie Lipp )، في الوقت الذي كان يلقي فيه الحسن الثاني خطابا أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، بدعوة من فيليب سيغان (Philippe Seguin) رئيسها آنذاك.